

من رئيس الحكومة

إلى

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة ورؤساء الهيكل  
والهيئات الدستورية المستقلة والولاة ورؤساء البرامج

**الموضوع:** إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2020.

**الملاحق:** - هيكل المشروع السنوي للأداء لسنة 2020

- هيكل التقرير السنوي للأداء لسنة 2018

\*\*\*-\*\*\*-\*\*\*

يُنزّل إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2020 في إطار إعطاء الأولوية :

- لحماية الوطن من كل التهديدات وتسريع نسق النمو وتطوير الخدمات الأساسية

وبرامج الإحاطة الاجتماعية من خلال :

- توفير الإعتمادات الضرورية لمهام الدفاع الوطني والأمن الوطني،
- إحكام تمويل المهام القطاعية وخاصة منظومات الإنتاج والبنية الأساسية
- وتسريع نسق الإصلاحات التي تمكن من تطوير مناخ الأعمال،
- دعم نجاعة الاستثمار العمومي وإعطاء الأولوية خاصة لقطاعات التربية والتعليم والصحة ووضع الآليات الكفيلة بضمان تنفيذ المشاريع في آجالها.

- لمواصلة التقليل في نسبة عجز ميزانية الدولة بما يمكن من التحكم في

مستوى التداين العمومي من خلال:

- إحكام تنفيذ الإصلاحات وخاصة إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية والتقاعد وتحديث الوظيفة العمومية، بالإضافة إلى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وإصلاح منظومة الدعم،
- دعم الموارد الذاتية للدولة بتطوير مردود إدارة الجباية والاستخلاص والديوانة وتحديث المنظومات المعلوماتية وتشبيكها مع المنظومات المعلوماتية الوطنية ومقاومة التهرب الجبائي والتهريب.

وتجدر الإشارة إلى أنه تبعا لصدور القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019، وباعتبار دخوله حيز التطبيق الفعلي ابتداء من تاريخ صدوره، فإنه يتعين أخذ كل التدابير للانطلاق في إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2020 حسب الصيغ والأحكام الجديدة التي وردت به.

ويتطلب ذلك تظافر جهود كافة المتدخلين لإنجاح تطبيق مقتضياته في أحسن الظروف والتأقلم مع توجهاته المبنية بالأساس على رؤية جديدة للدفع نحو مزيد من المردودية والنجاعة للقطاع العمومي وتجسيد مبادئ الشفافية والمصداقية.

كما يجدر التذكير في هذا السياق إلى أن الهيكلة الجديدة التي بنيت عليها ميزانية الدولة سترتكز على مهمات وبرامج تترجم سياسات عمومية تضبط لها أهداف وتقاس درجة تحقيقها عبر مؤشرات لقيس الأداء.

كما تتم برمجة الميزانية على مدى متوسط قصد إعطاء رؤية واضحة لإدارة البرامج العمومية وضمن ديمومة ميزانية الدولة.

لذا، وبهدف تحقيق الأهداف المرجوة، ولتأمين تطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية في أحسن الظروف ولمزيد إحكام التصرف في ميزانية الدولة عبر تعبئة الموارد وترشيد النفقات، فإنه يتعين إتباع التمشي التالي لإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2020.

# 1- المنهجية الجديدة لإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2020 طبقاً لأحكام

## القانون الأساسي للميزانية الجديد:

### (1) الروزنامة :

عملاً بأحكام الفصل 40 من القانون الأساسي الجديد للميزانية، تم إصدار قرار من وزير المالية مؤرخ في 15 مارس 2019 متعلق بضبط روزنامة إعداد مشروع قانون المالية للسنة. ويتم بموجبه اعتمادها في كافة مراحل إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2020 سواء بالنسبة للمهمات العادية أو الخاصة.

### (2) التبويب

عملاً بأحكام الفصول 15 و 16 و 18 من القانون الأساسي للميزانية، سيتم إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2020 باعتماد التبويب الجديد الذي سيتم إصداره لاحقاً بمقتضى قرار من وزير المالية.

ويرتكز التبويب الجديد على تبويب برامجي حسب مهمات وبرامج وبرامج فرعية وأنشطة وتبويب ميزانياتي حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة موزعة على سبعة أقسام:

- نفقات التأجير

- نفقات التسيير

- نفقات التدخلات

- نفقات الاستثمار

- نفقات العمليات المالية

- نفقات التمويل

- النفقات الطارئة وغير الموزعة

وتجدر الإشارة إلى أنه تم بمقتضى التبويب الجديد:

- التخلي عن تقسيم الميزانية إلى عنوان أول وعنوان ثان وكذلك عن الأجزاء

- التقليل من عدد الأقسام من 12 قسماً إلى 7 أقسام .

- إعادة تصنيف النفقات بما يتماشى مع التصنيفات الدولية وذلك بالاعتماد على الطبيعة

الاقتصادية للنفقة والتخلي عن مصادر التمويل كمعيار لتصنيف النفقات.

وقد أفرز التبويب الجديد التمشي التالي:

1- بالنسبة لنفقات التأجير : ( دون تغيير )

2- بالنسبة لنفقات التسيير : ( دون تغيير )

3- بالنسبة لنفقات التدخلات: تم بالإضافة إلى نفقات التدخلات المدرجة بالقسم (03)

سابقا، إضافة النفقات التي كانت مدرجة ضمن قسم التمويل العمومي (07) سابقا، وهي التي ترصد لفائدة المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية والمؤسسات الدستورية بعنوان الاستثمار والتدخلات وتسديد القروض ومنح التوازن المالي ومنح تطوير وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، أي كافة فصول القسم (07) باستثناء الفصلين 07.821 بعنوان المساهمات و07.822 بعنوان القروض.

ويتم وجوبا بالنسبة للفصول المدرجة سابقا بالقسم (07) والتي تم إدراجها بنفقات التدخلات بغض النظر عن مصدر تمويلها (على الموارد العامة لميزانية الدولة أو على موارد القروض الخارجية الموظفة)، ترسيم اعتمادات تعهد مساوية لاعتمادات الدفع.

4- بالنسبة لنفقات الاستثمار: تشمل النفقات المبوبة بقسم الاستثمارات المباشرة سابقا (06) يضاف إليها الاستثمارات الممولة بواسطة القروض الخارجية الموظفة (09). علما وأنه تم التخلي عن الصبغة التقديرية بالنسبة للنفقات الممولة على القروض الخارجية الموظفة.

5- نفقات العمليات المالية: تخص الفصلين 07.821 المساهمات و07.822 القروض

6- نفقات التمويل: يخص حصريا تسوية فوائد الدين العمومي الداخلي والخارجي.

7- النفقات الطارئة وغير الموزعة: تم تجميع النفقات الطارئة بقسم واحد.

أما بالنسبة إلى الحسابات الخاصة التي تضم الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة فإن نفقاتها يتم توزيعها داخل كل مهمة حسب البرامج والبرامج الفرعية والأنشطة وفقا لنفس التبويب المعتمد في الأقسام الأربعة الأولى لنفقات ميزانية الدولة (نفقات التأجير، نفقات التسيير، نفقات التدخلات، نفقات الإستثمار).

وتجدر الإشارة إلى أنه بهدف المحافظة على المعطى المتعلق بمصادر التمويل، فإنه تم تخصيص خانة في النظام المعلوماتي للتخصيص عليه كما يلي: (1) موارد عامة للميزانية (2) قروض خارجية موظفة (3) حسابات خاصة في الخزينة (4) حساب أموال المشاركة.

### **(3) البرمجة الميزانية على المدى المتوسط**

لقد نصّ الفصل 4 من القانون الأساسي للميزانية على أن إعداد قانون المالية للسنة يتم على أساس برمجة ميزانية متوسطة المدى تمتد على 3 سنوات يتم تحينها كل سنة وتهدف بالأساس إلى ضبط تطوّر موارد ونفقات ميزانية الدولة بما يعطي رؤية واضحة لإدارة البرامج ويضمن ديمومة ميزانية الدولة.

وعلى هذا الأساس، فإنّ كافة القطاعات مطالبة بإعداد برمجتها الميزانية على مدى ثلاث سنوات 2020-2022 بحيث تكون معطيات السنة الأولى مطابقة لمشروع قانون المالية لسنة 2020.

### **(4) تكافؤ الفرص والمساواة بين النساء والرجال وبين كافة فئات المجتمع دون تمييز:**

نصّ الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية في فقرته الأخيرة على أن رئيس البرنامج يعمل على إعداد الميزانية على أساس أهداف ومؤشرات تضمن تكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز.

وتبعاً لذلك فإن جميع الوزارات مدعوة إلى الانخراط في هذا التمشي والعمل على تجسيمة بصفة تدريجية.

## **II- منهجية إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2020:**

بناء على التوجهات العامة الواردة أعلاه، ويهدف إعداد برمجة ميزانيته على المدى المتوسط، فإنّ كافة الوزارات والمؤسسات العمومية والهيكل والهيئات الدستورية مطالبة بتقديم تقديراتها بالنسبة للسنوات الثلاث المقبلة 2020-2022 حسب البرامج.

ويتم إعطاء الأولوية إلى النفقات الإلزامية والتعهدات السابقة والمشاريع المتواصلة والقرارات الحكومية المعلن عنها، ويضاف إليها عند الاقتضاء النفقات المتعلقة بالبرامج السنوية والمشاريع الجديدة ذات الأولوية.

## 1) نفقات التأجير:

بالرغم من الجهود المبذولة والبرامج الاستثنائية التي تم تنفيذها خلال الثلاث سنوات الأخيرة، ينتظر أن تسجل كتلة الأجور مجددا ارتفاعا هاما نتيجة إقرار برنامج جديد للزيادة في الأجور بالقطاع العام تبعا للاتفاق الممضى مع الاتحاد العام التونسي للشغل وكذلك الزيادات الخصوصية المقررة لفائدة بعض الأسلاك.

لذا وحرصا على مزيد التحكم في كتلة الأجور خلال الفترة القادمة، فإنه يتعين العمل على تطبيق التدابير والإجراءات التالية:

- عدم إقرار أي انتدابات جديدة، باستثناء خريجي مدارس التكوين أو في بعض الاختصاصات الملحة ذات الأولوية.

- عدم تعويض الشغورات الناتجة عن الإحالات على التقاعد سواء العادي أو المبكر قبل بلوغ السن القانونية أو عن حالات المغادرة الطارئة.

- عدم نقل فواضل تراخيص الانتدابات باستثناء السنة المنقضية.

- السعي إلى تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة سواء بين الهياكل الوزارية أو المؤسسات العمومية أو بين الجهات في إطار تفعيل الأمر عدد 1143 لسنة 2016 المؤرخ في 16 أوت 2016 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات إعادة توظيف أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية .

- مزيد التحكم في برامج الترقيات السنوية وإخضاعها إلى مبادئ الجدارة والتميز وحصرها في المستويات التالية :

- الأسلاك الرقابية : أقصاه 50% من الخطط التي تتوفر فيها شروط الترقية
- الأسلاك الأخرى : 20% من الخطط التي تتوفر فيها شروط الترقية
- الأسلاك الخصوصية تطبيق ما جاء بأنظمتها الأساسية

ويتم تفعيل الترقيات خلال الثلاثية الأخيرة من السنة المعنية.

- مزيد ترشيد منحة الإنتاج المسندة وربطها فعليا بالأداء،

- إحكام التصرف في الساعات الإضافية، باسنادها على أساس ثبوت العمل الفعلي المنجز مع تحديد سقفها في مستوى 50% من العدد المضبوط بالنصوص القانونية الجاري بها العمل بالنسبة لأعوان الدواوين والأعوان غير المكلفين بخطط وظيفية والعملة. مع التأكيد على أن يكون المبدأ هو إسناد استراحة تعويضية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة المصادقة على مشروع القانون المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي خلال سنة 2019 من طرف مجلس نواب الشعب، فإنه يتعين الأخذ بعين الاعتبار بذلك عند ضبط التقديرات وخاصة الترفيع في نسبة المساهمات المحمولة على المشغل والتمديد في سن التقاعد.

## (2) نفقات التسيير:

بخصوص هذا النوع من النفقات، فإن كافة الوزارات والمؤسسات والهيئات مدعوة إلى مضاعفة جهودها لترشيدها خلال كامل الفترة المقبلة 2020-2022 وذلك بـ:

- مزيد التحكم فيها وترشيدها وإحكام توزيعها بين البرامج، مع التأكيد على عدم تجاوز نسبة تطور بـ 3% توجه أساسا لتغطية النفقات المنجزة عن عمليات توسعة أو إحداثات جديدة أو لتسوية متخلدات.

- موافاة مصالح وزارة المالية بجرد كامل للمتخلدات المسجلة على مستوى الهياكل الوزارية والمؤسسات العمومية تجاه المزودين العموميين، وتقديم مقترح لجدولة تسويتها.

- مزيد إحكام التصرف في أسطول وسائل النقل الإدارية مع التأكيد على الالتزام بما جاء بالمناشير والتراتب الجاري بها العمل الصادرة في الغرض بخصوص استعمال سيارات المصلحة للأغراض الإدارية دون سواها أو الخاصة بالسيارات الوظيفية.

- الإسراع بإجراءات التفويت في السيارات التي أصبحت غير قابلة للاستعمال وذلك بالتنسيق مع مصالح أملاك الدولة والشؤون العقارية.

- مزيد التحكم في نفقات الاستقبالات والإقامة والمهمات بالخارج للبقاء في حدود الاعتمادات المرسمة.
- مزيد العمل على ترشيد استهلاك الطاقة، من خلال دعم التوجه لاستعمال الطاقات البديلة والمتجددة خاصة بالنسبة للفضاءات والمؤسسات ذات الاستهلاك المرتفع.

### 3) نفقات الاستثمار:

تبعاً لصدور المنشور الحكومي عدد 17 المؤرخ في 06 ماي 2018 المتعلق بالتقييم نصف المرحلي للمخطط 2016-2020 ، فإنه يتعين تقديم التقارير القطاعية والجهوية حول تقدم انجازه على المستوى الكمي وتحيين المشاريع الواردة به استعداداً للانطلاق في عملية التقييم وتحضير الأرضية المناسبة لإعداد المخطط الخماسي القادم.

كما يجدر التذكير إلى أن كافة الوزارات مدعوة إلى تطبيق مقتضيات الأمر الحكومي عدد 394 لسنة 2017 المؤرخ في 29 مارس 2017 المتعلق بإحداث إطار موحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية التي تنص خاصة على تقديم المشاريع العمومية أو الدراسات الفنية التي يتم إدراجها بميزانية الدولة للبت فيها من طرف اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية قبل إحالتها على وزارة المالية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يتعين تقديم تقرير مالي ومادي مفصل إلى مصالح وزارة المالية حول المشاريع المنجزة بالجهات. مع التركيز على المشاريع المعطلة التي تشكو صعوبات في التنفيذ وبيان أسبابها. إضافة إلى جرد كامل للمشاريع التي تم استكمال انجازها أو التي تم التخلي عنها نهائياً مع بيان الاعتمادات المتوفرة.

وبهدف الرفع من نسق الاستثمار العمومي وانجاز المشاريع التنموية بالجهات في أحسن الظروف يرجى اعتماد التوجهات التالية:

- إعطاء الأولوية المطلقة للمشاريع والبرامج المتواصلة والمعطلة لاستكمالها كلياً في أقرب الآجال.

- بالنسبة للمشاريع الجديدة، إعطاء الأولوية لـ :

- المشاريع والبرامج السنوية التي تم إقرارها في إطار جلسات العمل الوزارية والمجالس الوزارية المضيق.
- المشاريع ذات المردودية العالية والمشاريع الكبرى التي تساهم مباشرة في تحقيق أهداف السياسات العمومية، والتي من شأنها أن تدفع بنسق التنمية في الجهات على المستويين النوعي والكمي.
- مشاريع البنية التحتية التي تساهم في تحسين ظروف عيش المواطن وخاصة بالمناطق ذات الأولوية.
- دعم برامج التهيئة والصيانة.
- التأكد من توفر جميع الشروط لترسيم هذه المشاريع وخاصة الدراسات الفنية والأراضي ومصادر التمويل سواء على الموارد العامة للميزانية أو على موارد القروض الخارجية الموظفة.
- ترسيم الاعتمادات اللازمة للقيام بالدراسات الضرورية لإعداد المشاريع بهدف برمجتها بالميزانيات المقبلة.
- العمل على توفير المخزون العقاري لانجاز المشاريع، وذلك في إطار أمثلة التهيئة العمرانية بالجهات.
- التأكيد على تنوع آليات ومصادر التمويل في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإنجاز المشاريع العمومية الكبرى.

كما تجدر الإشارة إلى أنه عملا بأحكام القانون الأساسي للميزانية، سيتم مستقبلا اعتماد

التمشي التالي:

- التخلي عن الصبغة التقديرية للاعتمادات الممولة بواسطة القروض الخارجية الموظفة بهدف إضفاء مزيد من الشفافية والانضباط المالي. ويتعين تبعا لذلك تحديد الحاجيات الحقيقية التي نصت عليها الاتفاقيات الموقعة بين الدولة التونسية والطرف الممول بكل دقة، ودون تجاوز للاعتمادات التي سيتم تخصيصها لفائدة القطاعات في إطار التوازنات العامة لميزانية الدولة.

- التخلي عن قانون البرامج واعتماد تبويب جديد بقسم نفقات الاستثمار، وبالتالي فإنه يتعين بالنسبة للمشاريع المتواصلة ترسيم اعتمادات التعهد المتبقية على أساس الفارق بين كلفة المشروع المرسمه والاعتمادات المدفوعة فعليا. ويتم في هذا الصدد التنسيق مع مصالح وزارة المالية لتأمين القيام بهذه العملية في أحسن الظروف.

#### (4) نفقات المؤسسات العمومية:

بخصوص ميزانيات المؤسسات العمومية فإنه يتعين في هذا الصدد :  
- إحكام تعبئة الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية، وإدراجها حسب البرامج العمومية التي تساهم في تحقيق أهدافها مع الحرص على إدراج الفواضل المتوفرة لتغطية الحاجيات وحصر منحة الدولة في حدود الفارق بين الموارد الحقيقية المنتظرة والحاجيات المتأكدة من النفقات.

- يتم صرف المنحة المسندة لفائدة المؤسسات العمومية على ثلاثة أقساط توزع كالاتي:

- القسط الأول: نسبة 50% يصرف في بداية السنة
- القسط الثاني: نسبة 30% يصرف ابتداء من السادسة الثانية
- القسط الثالث: نسبة 20% يصرف ابتداء من الثلاثية الأخيرة من السنة، ويفتح بعد تقديم تقرير مادي ومالي معتل حول كيفية صرف الأقساط السابقة ونسق تنفيذ ميزانية المؤسسة المعنية.

#### (5) الحسابات الخاصة:

يتم اعتماد نفس التوجهات المشار إليها أعلاه بالنسبة لهذه النفقات، ويتم توزيع نفقاتها داخل كل مهمة وحسب البرامج والبرامج الفرعية والأنشطة ووفقا لنفس التبويب المعتمد في الأقسام الأربعة الأولى لنفقات الميزانية، مع التأكيد على مزيد إحكام ضبط التقديرات الخاصة بنفقاتها في حدود الحاجيات المنتظرة والمتأكدة بغض النظر عن صبغتها التقديرية.

## 6) المهام الخاصة:

عملا بأحكام الفصلين 43 و44 من القانون الأساسي للميزانية الذين نصا على اعتماد إطار خاص بالنسبة لإجراءات إعداد مشروع ميزانيات المهام الخاصة والتواريخ التي بتعين احترامها، وهي على التوالي مجلس نواب الشعب والمجلس الأعلى للقضاء والمحكمة الدستورية والهيكل القضائية العدلية والإدارية والمالية التي تنص قوانينها الأساسية على الاستقلالية الإدارية والمالية والهيئات الدستورية المستقلة، ويتم ذلك في إطار مشروع ميزانية الدولة.

### III- التوجهات العامة لإعداد إطار الأداء لميزانية الدولة لسنة 2020

تتبنى قيادة ومتابعة الأداء للمهام والبرامج على وثيقتين أساسيتين يتم إعدادهما سنويا في إطار إعداد ميزانية الدولة وهما المشروع السنوي للأداء والتقرير السنوي للأداء.

ويتم إعداد هاتين الوثيقتين حسب الهيكل الموحدة لكليهما والملحقة لهذا المنشور.

وتتميز السنة الجارية 2019 بالانطلاق في استغلال منظومة معلوماتية جديدة موحدة ومخصصة لإعداد ومتابعة أداء البرامج بالنسبة لكل مهمة ويتوجه التذكير إلى ضرورة اعتمادها عند إعداد وثائق الأداء المذكورة وتفعيلها من طرف رؤساء البرامج لمتابعة الأهداف من خلال المؤشرات والأنشطة الموكولة إلى كافة المتدخلين في البرامج على المستوى المركزي والجهوي.

كما يجدر التذكير بضرورة الالتزام بالأجال الواردة بقرار السيد وزير المالية المؤرخ في 15 مارس 2019 المتعلق بضبط روزنامة إعداد مشروع قانون المالية للسنة بخصوص إحالة وثائق الأداء.

## (1) إعداد التقرير السنوي للأداء لسنة 2018 :

إنّ الوزارات التي انخرطت بمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف مدعوة إلى إعداد تقاريرها السنوية للأداء بعنوان سنة 2018، بما يتوافق مع الالتزامات وتقديرات الإنجازات التي تضمنتها مشاريعها السنوية للأداء لسنة 2018 وإحالتها إلى مصالح وزارة المالية طبقاً لروزنامة إعداد ميزانية الدولة للسنة.

مع التأكيد عند إعداد هذا التقرير على العناصر الأساسية التالية:

- احترام الهيكلية الملحقة بهذا المنشور.
- صحة ومصداقية المعلومات المدرجة به وخاصة فيما يتعلق بالنتائج التي تم تحقيقها وتبريرات الفوارق المسجلة.
- تقييم النتائج التي تم تحقيقها وتحليلها واقتراح أساليب تحسين وتطوير الأداء بالنسبة لكل برنامج لاعتمادها عند إعداد مشاريع الأداء النهائية لسنة 2020.

## (2) إعداد المشروع السنوي للأداء لسنة 2020:

إن كافة الوزارات مدعوة إلى جانب تقديم ميزانياتها لوزارة المالية وفق التبويب الجديد حسب طبقاً لأحكام القانون الأساسي للميزانية، إلى إعداد وتقديم المشاريع السنوية للأداء لسنة 2020 وإطار النفقات متوسط المدى القطاعي 2020-2022 بما يتوافق مع هيكلية المشروع السنوي للأداء الملحق بهذا المنشور.

وتتمحور التوجهات العامة بالنسبة لإعداد ومناقشة المشاريع السنوية للأداء لسنة 2020

حول العناصر التالية:

- التأكيد على ضبط إستراتيجية البرنامج في إطار الإستراتيجية العامة للمهمة مع العمل على الأخذ بعين الاعتبار بالفوارق المسجلة بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز.
- التأكيد على ضرورة ارتباط الأهداف بأولويات البرنامج باعتبار المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز.

- اعتماد مؤشرات أداء تعكس فعليا مستوى تحقيق الأهداف وخاصة منها تلك المتعلقة بتقليص الفوارق المسجلة بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز، مع تجنب مؤشرات الوسائل وتكريس مؤشرات النتائج.
- التأكيد على واقعية المؤشرات وقابليتها للتحقيق والعمل على تحديد القيمة المستهدفة لكل مؤشر<sup>1</sup>.
- دعوة رؤساء البرامج إلى تقديم واضح وواقعي لبرنامج العمل وضبط الأنشطة (مع ترجمتها المالية السنوية) والتدخلات الكفيلة بتحقيق القيم المنشودة للمؤشرات بهدف العمل على استناد مناقشات ميزانية سنة 2020 على الأهداف وقيم المؤشرات المراد تحقيقها لنفس السنة.
- تعمير البطاقات الخاصة بأهم الفاعلين العموميين (في إطار تفعيل وتوثيق حوار التصرف العمودي) حسب الأنموذج المدرج ضمن هيكله المشروع السنوي للأداء الملحق بهذا المنشور.

وفي الختام ونظرا لأهمية الموضوع، فالمرجو من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة ورؤساء الهياكل والهيئات الدستورية المستقلة والولاية ورؤساء البرامج التقيد بمقتضيات هذا المنشور واحترام كل ما جاء بروتنامة إعداد مشروع قانون المالية للسنة واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية الكفيلة بتطبيقه ووضع حيز التنفيذ بغاية الحرص على تحقيق التوازنات العامة للمالية العمومية وتطبيق كل المقتضيات والتوجهات التي جاء بها القانون الأساسي الجديد للميزانية.

والسلام  
رئيس الحكومة  
يوسف شاذلي

<sup>1</sup> القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع خلالها بلوغ القيمة المستهدفة.

**الهيئة الموحدة  
للتقرير السنوي للأداء  
لسنة 2018**

المحور الأول: التقديم العام:

1- تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2018

2- تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018

المحور الثاني: تقديم برامج الوزارة:

1- التقديم العام للبرنامج

2- تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج

3- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018:

3-1- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

3-2- تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

الملاحق :

كل الجداول التي يمكن أن تُدعم نتائج القدرة على الأداء التي تم تحقيقها.

## المحور الأول: التقديم العام:

### 1- تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2018:

أهم الإنجازات (مع التذكير بهيكله البرامج) تقديم للمؤشرات الإستراتيجية (المرتبطة بالأهداف الإستراتيجية) الخاصة بالوزارة والتي تم تحقيقها.

### 2- تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018:

- تقديم وتفسير مختصر لتنفيذ ميزانية الوزارة مقارنة بالتقديرات:
  - حسب طبيعة النفقة
  - حسب البرامج بالاعتماد على الجدولين 1 و2.

### جدول عدد 1:

#### تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

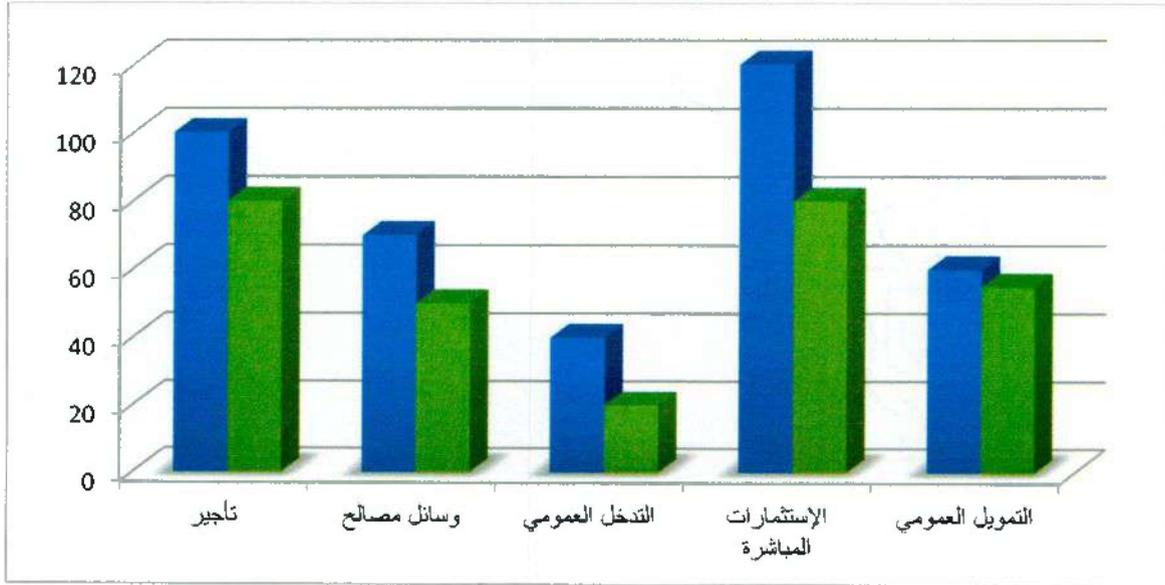
الوحدة: ألف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2018 (2)	تقديرات 2018	تقديرات 2018	بيــــــــــــان النفقات
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)		ق. م. التكميلي (1)	ق. م. الأصلي	
					نفقات التصرف
					تأجير عمومي
					وسائل مصالح
					تدخل عمومي
					نفقات التنمية
					استثمارات مباشرة
					على الميزانية
					على القروض الخارجية
					تمويل عمومي
					على الميزانية
					على القروض الخارجية
					صناديق خزينة
					المجموع العام:

\* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

**رسم بياني عدد 1:**

**مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية سنة 2018  
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)**



**جدول عدد 2:**

**تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات  
التوزيع حسب البرامج  
(إعتمادات الدفع)**

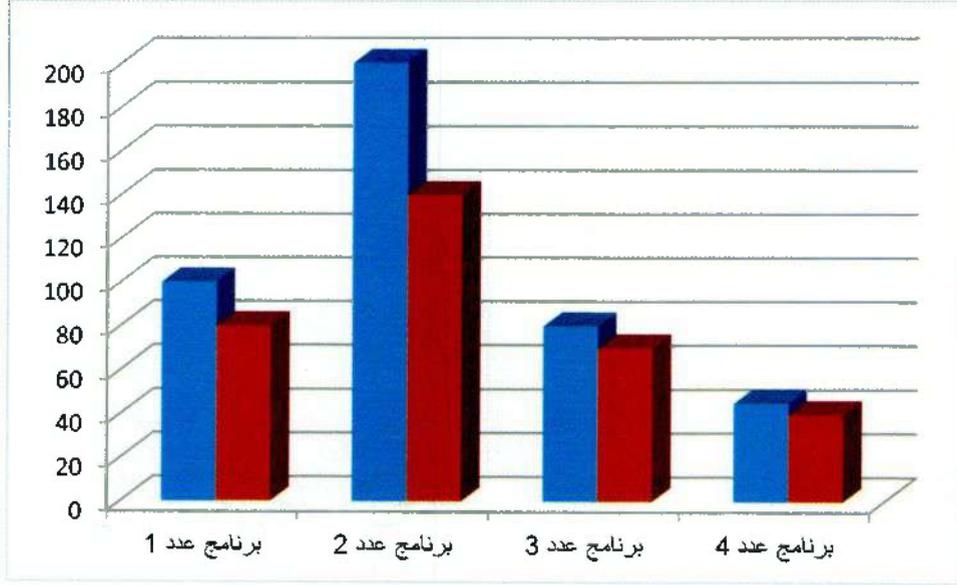
الوحدة: ألف دينار

البرامج	تقديرات 2018 (ق. م الأصلي)	تقديرات 2018 (ق. م التكميلي)	إنجازات 2018 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج عدد 1					
البرنامج عدد 2					
البرنامج عدد 3					
البرنامج عدد 4					
المجموع العام					

\* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

رسم بياني عدد 2:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية سنة 2018  
التوزيع حسب البرامج (إعتمادات الدفع)



## المحور الثاني: تقديم برامج الوزارة

تقديم مفصل لكل برنامج كالاتي:

### "....." برنامج

اسم رئيس البرنامج ومدة توليه مهمة "رئيس البرنامج"  
(من..... إلى....)

(في حالة تغيير رئيس البرنامج بين إعداد المشروع السنوي للأداء لسنة 2018 وتنفيذه وإعداد التقرير السنوي للأداء لسنة 2018)

#### 1- التقديم العام للبرنامج:

التذكير بهيكله البرامج الفرعية وأهم الأهداف والأولويات الخاصة بالبرنامج.

#### 2- تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

- أهم الإصلاحات والأهداف الاستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج ،
- أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها على مستوى البرنامج (وبرنامج فرعي) .

#### 3- نتائج الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018:

##### 1-3 - تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

تقديم مفصل لتنفيذ ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة ثم حسب البرامج الفرعية مقارنة بالتقديرات (بالاعتماد على الجدول عدد 3 والجدول عدد 4)

جدول عدد3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2018مقارنة بالتقديرات  
التوزيع حسب طبيعة النفقة  
(اع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2018 (2)	تقديرات 2018 (ق.م التكميلي) (1)	تقديرات 2018 (ق.م الأصلي)	بيان النفقات
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)				
					نفقات تصرف
					تأجير عمومي
					وسائل مصالح
					تدخل عمومي
					نفقات تنمية
					استثمارات مباشرة
					على الميزانية
					على الفروض الخارجية
					تمويل عمومي
					على الميزانية
					على الفروض الخارجية
					صناديق خزينة
					المجموع العام:

\* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

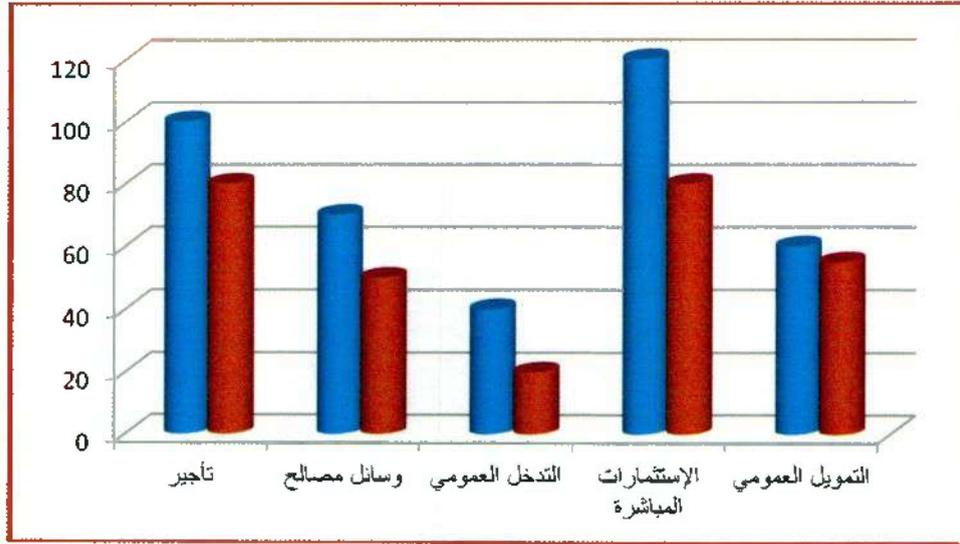
رسم بياني عدد3:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج.....

لسنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(اعتمادات الدفع)



جدول عدد 4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

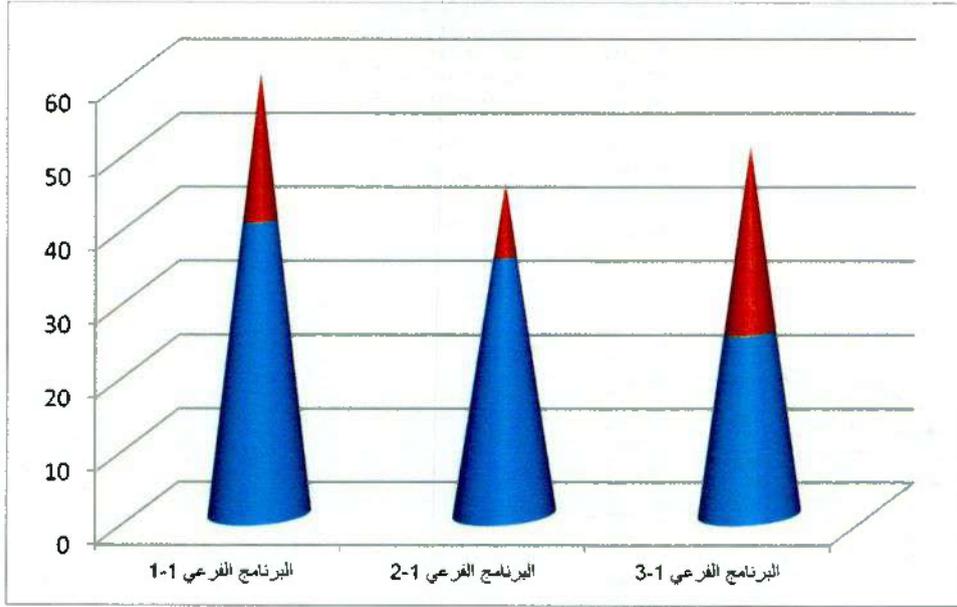
التوزيع حسب البرامج الفرعية

(اع الدفع)

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2018 (2)	تقديرات 2018 (ق.م التكميلي) (1)	تقديرات 2018 (ق.م الأصلي)	بيان البرامج الفرعية
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)				
					البرنامج الفرعي 1-1
					البرنامج الفرعي 2-1:
					البرنامج الفرعي 3-1:
					مجموع البرنامج .....

#### رسم بياني عددي:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية  
لسنة 2018



#### 2-3 - تقديم لنتائج الأداء وتحليلها:

- تقديم كل هدف بصفة فردية مع إبراز النسب المحققة لمؤشرات قياس الأداء مقارنة بالتقديرات (بالاعتماد على الجدول عدد5 والرسم البياني عدد 5) :

مثال:

- الهدف 1.1: .....
- تقديم الهدف: .....

جدول عدد5:

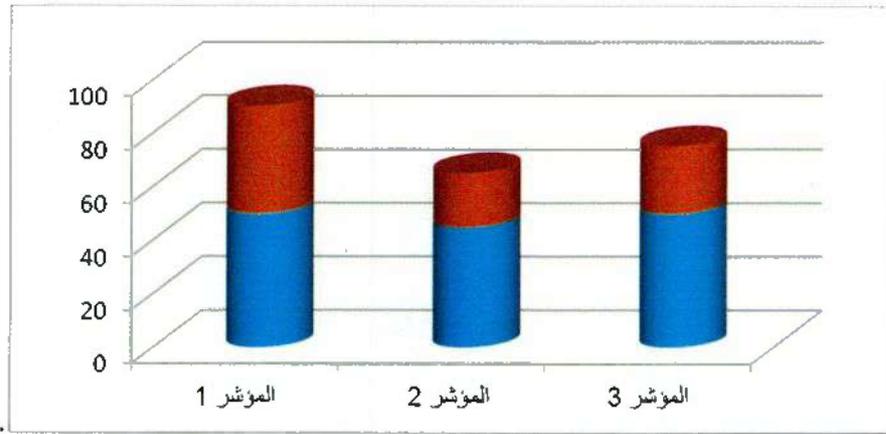
الهدف 1.1: .....

نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2018 % (1) / (2)	إنجازات 2018 (2)	تقديرات 2018 (ق.م التكميلي) (1)	تقديرات 2018 (ق.م الأصلي)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات لسنة 2017	إنجازات 2017	تقديرات 2017	وحدة المؤشر	مؤشرات قياس الأداء
								<u>المؤشر 1.1.1</u> .....
								<u>المؤشر 2.1.1</u> .....
								<u>المؤشر 3.1.1</u> .....

الهدف 1.1: .....

رسم بياني عدد5:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء الخاصة  
بالهدف.....  
لسنة 2018



الخ... (حسب عدد الأهداف والمؤشرات بكل برنامج)

**تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018:**

- تحليل إنجازات مؤشرات قياس الأداء بالنسبة إلى كل هدف بالاعتماد على نسبة تنفيذ الميزانية وأهم الأنشطة والتدخلات والمشاريع الكبرى (بما في ذلك المشاريع و الأنشطة التي تم تحقيقها من طرف المؤسسات والهيكل المذكورة بالمشروع السنوي للقدرة على الأداء) التي تم تنفيذها في هذا الإطار،
- تفصيل الإنجازات حسب الجهات ومختلف المتدخلين بما في ذلك الفاعلين العموميين المتدخلين مباشرة في تحقيق الأهداف ومؤشرات قياس الأداء والتي تم إدراج بطاقات خاصة بها ضمن المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2018،
- تفسير الفوارق بين التقديرات والإنجازات بكل دقة.

**مثال:**

**الهدف 1-1:**

**المؤشر 1.1.1:**

- تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر ب .....% بالنسبة ل..... ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:  
..... ✓  
..... ✓  
..... ✓
- كما أن نسق لأي تنفيذ مشروع..... لم يكن بالكيفية المأمولة ويعود ذلك بالأساس إلى .....
- كما تم تحقيق نسب إنجاز متفاوتة بالنسبة إلى هذا المؤشر حسب الجهات (مثال حسب الجامعات، حسب مراكز التكوين، حسب المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية.....) كما يبينه الجدول التالي: .....

#### 4- التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء:

- بيان وتحديد أهم الإشكاليات والنقائص المتعلقة بتنفيذ البرنامج والبرامج الفرعية،
- تقديم التدابير والأنشطة والتدخلات (الانقلابات، الاستثمارات المستقبلية المتوقعة، المشاريع المتوقعة تنفيذها، التدخلات التي لا تتطلب وجوبا انعكاس مالي) التي يتعين القيام بها لتدارك الإخلالات في تنفيذ مؤشرات البرامج.

# الملاحق

كل الجداول التي يمكن أن تُدعم نتائج الأداء التي تم تحقيقها

**الهيئة الموحدة  
للمشروع السنوي للأداء  
لسنة 2020**

# الفهرس

## المحور الأول: التقديم العام للمهمة:

1- تقديم إستراتيجية القطاع والمهمة

2- تقديم برامج المهمة

3- تقديم أهداف و مؤشرات أداء المهمة

4- الميزانية وبرمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط

## المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته

2- أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج

3- نفقات البرنامج

## الملاحق

4- بطاقات مؤشرات أداء البرنامج

5- بطاقاتالفاعلين العموميين المتدخلين في البرنامج

### Police à utiliser

#### 1/ pour le texte

- ❖ Les titres (**En Gras**)
  - Type police : Arabic Transparent
  - Taille : 20
- ❖ Les paragraphes
  - Type police : Arabic transparent
  - Taille 16
  - Interligne 1.5

#### 2/ pour les tableaux

- ❖ Les titres (**En Gras**)
  - Type police : Simplified Arabic
  - Taille : 20
- ❖ Le contenu du tableau
  - Type police : Simplified Arabic
  - Taille : 10

## المحور الأول: التقديم العام للمهمة:

### 1- تقديم إستراتيجية القطاع والمهمة :

تقديم لسياسة القطاع الذي تندرج في إطاره المهمة وإستراتيجيته بما في ذلك أهم الإصلاحات القطاعية مع العمل على الأخذ بعين الاعتبار الفوارق المسجلة بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز.

### 2- تقديم برامج المهمة:

تقديم مختصر لبرامج المهمة اعتمادا على جدول في الغرض.

### 3- تقديم أهداف و مؤشرات أداء المهمة (حسب جدول في الغرض)

#### جدول عدد 1:

حوصلة أهداف المهمة ومؤشرات الأداء

البرنامج	الأهداف	مؤشرات الأداء
البرنامج عدد 1:	الهدف 1.1	
	الهدف 2.1	
البرنامج عدد 2:	الهدف 1.2	
	الهدف 2.2	
البرنامج عدد 3:	....	

#### 4- الميزانية وبرمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط:

##### 1.4 تقديم ميزانية المهمة لسنة 2020 :

- تقديم مختصر لميزانية المهمة
- بيان تطور ميزانية المهمة بالإعتماد على الجدول عدد 1 والرسم البياني عدد 1:

##### جدول عدد 2:

توزيع ميزانية المهمة\* لسنة 2020 حسب البرامج وطبيعة النفقة  
(اعتمادات الدفع)

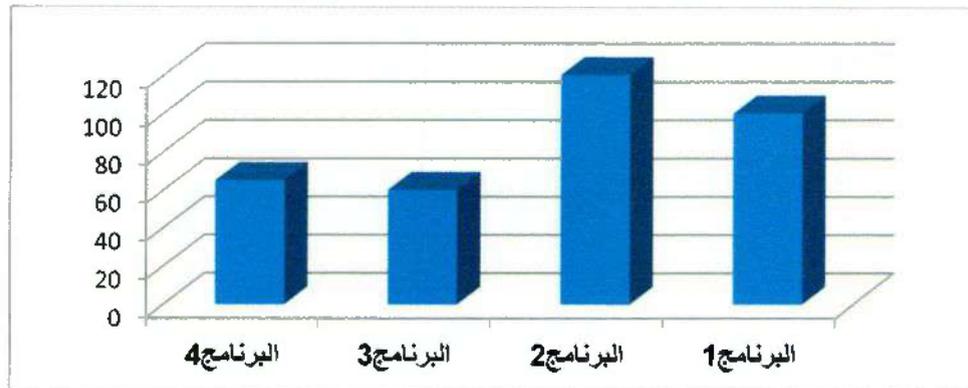
الوحدة: ألف دينار

البرامج	الاقسام	نفقات التاجير	نفقات التصيير	نفقات التدخلات	نفقات الاستثمار	نفقات العمليات المالية	المجموع
البرنامج 1							
البرنامج 2							
البرنامج 3							
البرنامج .....							
القيادة والمساندة							
المجموع							

\* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

##### رسم بياني عدد 1:

توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2020 حسب البرامج (اعتمادات الدفع)



## 2.4 تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) للوزارة:

- بيان توزيع الإعتمادات داخل الوزارة حسب البرامج وحسب طبيعة النفقة على المدى المتوسط وعلاقته بإستراتيجية القطاع بالإعتماد على الجدولين التاليين:

### جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) للوزارة:

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

تقديرات 2022	تقديرات 2021	تقديرات 2020	ق م 2019		إنجازات 2018	إنجازات 2017	البيان
			التبويب الجديد	التبويب القديم			
							نفقات التأجير
							نفقات التسيير
							نفقات التدخلات
							نفقات الاستثمار
							نفقات العمليات المالية
							بقية النفقات
							المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
							المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

**جدول عدد 4:**

**إطار النفقات متوسط المدى (2020 - 2022) للوزارة:  
التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)**

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2017	إنجازات 2018	ق م 2019	تقديرات 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022
البرنامج 1						
البرنامج 2						
البرنامج 3						
البرنامج .....						
القيادة والمساندة						
<b>المجموع</b>						

## المحور الثاني: تقديم برامج المهمة:

- تقديم مفصل لكل برنامج كآتي:

### برنامج "....."

إسم رئيس البرنامج وتاريخ توقيه مهمة "رئيس البرنامج "

#### 1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

- تقديم خارطة البرنامج مع مخطط التنزيل العمليتياعتمادا على رسم بياني في الغرض (رسم يوضح البرامج الفرعية، الوحدات العمليتيية والفاعلين العموميين)
- ضبط إستراتيجية البرنامج وعلاقتها بالتوجه العام للمخطط التنموي والدراسات الإستراتيجية الخاصة بالقطاع مع العمل على :

- ✓ تقديم أهم الإشكاليات المتعلقة بالبرنامج والأخذ بعين الاعتبار الفوارق المسجلة بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع
- ✓ ضبط المحاور الإستراتيجية للبرنامج
- ✓ تحديد الأولويات الخاصة بالبرنامج

#### 2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

##### 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

- تقديم لأهداف البرنامج والتركيز على علاقتها بإستراتيجية البرنامجمجمع الأخذ بعين الاعتبار الفوارق المسجلة بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع والأولويات المضبوطة اعتمادا على جدول في الغرض.
- إبراز كل هدف على حده وربطه بمؤشرات الأداء الخاصة به وتوضيح أسباب إختيار هذه المؤشرات وفقا لما يلي:

- الهدف 1-1-1:.....
- تقديم الهدف:
- مرجع الهدف:
- مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

## جدول عدد5:

### الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1-1-1

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
							المؤشر .....	
							المؤشر .....	
							المؤشر .....	
							المؤشر .....	

\* اعتماد نفس التمشي بالنسبة لجميع الأهداف.

## 2.2- تقديم أنشطة البرنامج:

تقديم مختلف الأنشطة (التي تستوجب ترجمة مالية) وأهم التدخلات (التي لا تستوجب ترجمة مالية) التي تساهم في تحقيق قيمة المؤشر للسنة المالية المعنية مع البيان الموجوب للتأثير المالي لكل نشاط (تقدير للاعتمادات الخاصة بكل نشاط) وذلك اعتمادا على الجدول التالي:

## جدول عدد6:

بيان الأنشطة و التدخلات لبرنامج .....

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020

### 3- نفقات البرنامج:

#### 1.3- ميزانية البرنامج:

- تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج ..... وتتوزع كما يلي:

#### جدول عدد 7:

ميزانية برنامج ..... حسب طبيعة النفقة\*  
(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

النسبة (%)	الفارق	تقديرات 2020	ق م 2019		إنجازات 2018	البيان
			التبويب الجديد	التبويب القديم		
						نفقات التأجير
						نفقات التسيير
						نفقات التدخلات
						نفقات الإستثمار
						نفقات العمليات المالية
						بقية النفقات
						المجموع

\* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

## رسم بياني عدد 2

توزيع مشروع ميزانية برنامج ..... لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة

### جدول عدد 8:

ميزانية برنامج ..... حسب مآل النفقة  
"حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

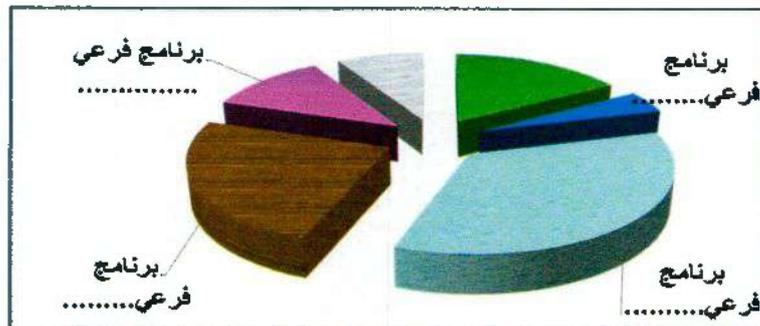
الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور 2020-2019		تقديرات 2020 (2)	قانون المالية 2019 (1)	إنجازات 2018	الأنشطة	بيسان البرنامج
النسبة (%) (1)/(1)-(2)	المبلغ (1)-(2)					
					الأنشطة المركزية	البرامج الفرعية المركزية
					النشاط 1	برنامج فرعي 1
					النشاط 2	برنامج فرعي 2
					مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة	
					الأنشطة الجهوية	البرامج الفرعية الجهوية
					النشاط 3	برنامج فرعي 1
					النشاط....	برنامج فرعي 2
					النشاط....	برنامج فرعي ....
					مجموع البرامج الفرعية الجهوية والأنشطة	
					مجموع البرنامج	

\* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

- تحليل للأرقام الموجودة بالجدول وتطورها بالتوازي مع تطور القيمة المستهدفة للمؤشرات مع إمكانية إضافة رسم بياني لإثراء التحليل.

## رسم بياني عدد 3



### 2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج.....:

- تقديم إطار النفقات متوسط المدى الخاص بالبرنامج حسب طبيعة النفقة،
- توضيح مبررات تطور الإعتمادات المرصودة لفائدة البرنامج للسنوات القادمة على ضوء تطور تقديرات المؤشرات المبرمجة وكذلك الأنشطة المبرمج تنفيذها لكامل الفترة.

#### جدول عدد9:

#### إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) لبرنامج.....

#### التوزيع حسب طبيعة النفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

تقديرات 2022	تقديرات 2021	تقديرات 2020	ق م 2019		إنجازات 2018	إنجازات 2017	البيان
			التبويب الجديد	التبويب القديم			
							نفقات التأجير
							نفقات التسيير
							نفقات التدخلات
							نفقات الاستثمار
							نفقات العمليات المالية
							بقية النفقات
							<u>المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>
							<u>المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>

# الملاحق

# 1- بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج

.....

## بطاقة المؤشر:.....

رمز المؤشر: رقم البرنامج/ رقم الهدف/ رقم المؤشر

تسمية المؤشر:

تاريخ تحيين المؤشر:

### I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :
4. تعريف المؤشر:
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats) / مؤشر منتج (Ind de produit) / مؤشر نشاط (Ind d'activité)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)، مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)، مؤشر فاعلية (efficience)
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية و الجهوية)

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):
2. وحدة المؤشر:
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (المنظومة المعلوماتية لمتابعة الأداء، استمارة، استبيان...)
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
6. تاريخ توفر المؤشر :
7. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>1</sup> (Valeur cible de l'indicateur): ..... سنة .....
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستفدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

### III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2019	الإجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2022	2021	2020		2018	2017	2016		

2. تحليل النتائج وتقديرات الإجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

تقديرات الإتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	-	-			.....	المؤشر...

5. تحديد أهم النقصان ( limites ) المتعلقة بالمؤشر :

**2- بطاقات الفاعلين العموميين  
المتدخلين  
في البرنامج .....**

## بطاقة عدد 1 : اسم المنشأة العمومية/المؤسسة العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية و التي تم اعتبارها فاعل عمومي

1. البرنامج الذي يتضمن الفاعل العمومي

### I- التعريف

1. النشاط الرئيسي:
2. ترتيب الفاعل العمومي:
3. مرجع الأحداث:
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي:
5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و الفاعل العمومي ( إذا وجد):

### II- إطار الأداء:

1. الإستراتيجية العامة: يتم من خلال هذه الفقرة تحديد ملامح الإستراتيجية العامة للفاعل العمومي بما يتوافق مع إستراتيجية البرنامج الذي تنضوي ضمنه.
2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: ( مساهمة مباشرة أو غير مباشرة).
3. أهم الأولويات والأهداف: تحديد أهم الأهداف الخاصة بالفاعل العمومي والتي تتوافق كلياً أو جزئياً مع أهداف وأولويات البرنامج (ذكر أهداف المنشأة/المؤسسة العمومية وما يقابلها من أهداف البرنامج).
4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة: تقديم أهم الأنشطة المعهودة للفاعل العمومي (أهم الاستثمارات والمشاريع الكبرى...) والتي تساهم مباشرة في تحقيق القيم المنشودة للمؤشرات (ذكر المؤشرات الخاصة به بالتوافق مع مؤشرات البرنامج مع ذكر النسب المتوقع تحقيقها وفق الجدول الزمني الخاص بالمؤشرات).
5. الإجراءات المصاحبة: (مساندة مالية، المصادقة على بعض النصوص التنظيمية، تدعيم الهيكل بالموارد البشرية الضرورية...)

### III- الميزانية :

تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2020:

تقديم جدول تألوفي يتضمن أهم الموارد ومصدرها (Ressources et sources de financements) بما في ذلك تقديرات منحة الدولة وأهم النفقات (الأعباء) المبرمجة للسنة المالية 2020 مع تبويبها على مستويين:

- ميزانية التصرف

ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز (بالنظر إلى خصوصية كل مؤسسة).